بسم الله الرحمن الرحيم

محاضرات في شرح صحيح الإمام البخاري

المحاضرة الثالثة (٣)

الخميس ، ١٨ جمادي الأولى ، ١٤٣٢هـ

وقفات مع الجامع الصحيح

إن أول ما صنَّف أهل الحديث في علم ا لحديث جعلوه مدونا في أربعة فنون :

في السُّنة (على الأبواب) مثل موطَّأ مالك ، وجامع سفيان .

وفي فن التفسير: مثل كتاب بن جريج.

وفي السير : مثل كتاب محمد بن إسحاق.

وفي الزهد والرقائق: مثل كتاب ابن المبارك .

فأراد الإمام البخارى - رحمه الله - أن يجمع الفنون الأربعة،في كتاب ، ويُجرِّد الصحيح منه . فحركة التأليف والتصنيف في السُّنة في القرنين الثانى والثالث كانت نشيطة جدا ، وقد أثمرت هذه الحركة العشرات بل المئات من كتب السُّنة سواء كتب السنن ، والمصنفات ، والمسانيد ، وكتب المغازى ، والجوامع و الأجزاء المفردة في الأبواب المخصوصة .

(كتب السنن) :

هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة ، وليس فيها شيء من الموقوفات، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثا ، مثل :

- سنن أبي الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥١هـ) ، وهذه السنن ذكرها الكتَّانى في (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) ، ولم نعلم عنها شيئا .
- سنن سعيد بن منصور (ت٢٢٧) والنسخة المطبوعة منها (٢٩٧٨) حديث لكنها فى مجلدين وغير كاملة .
- سنن الدارمى - شيخ البخارى- (ت٢٥٥هـ) وأسانيده عالية وثلاثياته أكبر من ثلاثيات البخارى . وكان الحافظ العلائى يقول : " ينبغى أن يكون كتاب الدارمى سادسا للخمسة بدلا من سنن ابن ماجة فإنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الاحاديث المنكرة والشاذة ،وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه" .

المصنفات والجوامع :

وهى كتب مرتبة على الابواب الفقهية مشتملة على السنن ، وما هو في حيزها ، أو له تعلق بها ، وهى كثيرة منها :

- جامع أبى عروبة الازدى (١٥٣هـ)
- كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى (١٨٩هـ) مجلدين ، ويشتمل على ٢٦٨ .
- مصنف ابن أبى شيبة (٢٣٥هـ)، وقد طبع في خمسة عشر مجلد اشتمل (١٩٧٨٩) حديثا ،وهو من شيوخ البخاري ،وابن ماجة ، ومسلم .

المسانيد :

وهى الكتب التى موضوعها جعْل حديث كل صحابى على حِدة ، مرتبة على الترتيب الهجائى، أو على القبائل ، أو على السابقة في الإسلام أو إلى غير ذلك . وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابى واحد ، كمُسند أبى بكر ، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الراشدين ، أو العشرة وهى أكثر أنواع المصنفات فى السنة :

- مسند الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) ، وهو أعلى المسانيد ، وهو المراد عند الإطلاق ، وإن أريد غيره قيد
- مسند أبى داود الطياسى (٢٠٣هـ) وهو مطبوع في مجلد وليس هو من جمعه ، بل جمعه بعض حفاظ خراسان
- مسند مسدد البصرى (ت٢٢١)
- مسند بن راهوية(٢٣٨) وهو من كبار شيخ البخارى.

كتب المغازى والسير :

- مثل : مغازى موسى بن عقبة بن أبى عيَّاش (١٤١هـ) تابعى صغير

وقال الشافعى : " ليس في المغازى أصح من كتابه مع صغره وخلوه من أكثر ما يُذكر فى كتب غيره ، وقال أحمد :(عليكم بمغازى ابن عقبة فإنه ثقة) وقد نقل عنه الإمام البخارى فى مواضع من كتاب المغازى فى صحيحه .

مثل مغازى محمد ابن إسحاق (ت١٥١هـ) وهو من تلاميذ الزهرى

- ومثل : مغازى ابن هشام الذى هو تهذيب على الحقيقة لمغازى ابن إسحاق ، ومخطوطاته كثيرة أقدمها يرجع إلى (٥٥٦هـ) وأول من طبعها كان الألمانى (وستنفلد) فطبعها وشكلها وضبطها سنة ١٨٦٠م

الأجزاء المفردة فى أبواب مخصوصة :

- الإيمان للإمام أحمد
- الزهد للإمام أحمد
- الإيمان لابن أبي شيبة
- العلم لابن ابى خيثمة ،وهو مطبوع ت الألبانى
- الصلاة لأبى نعيم
- الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام .

فالإمام البخارى لم ينطلق فى تصنيفه لجامعه من فراغ ، بل يعتبر صحيحه حلقة من سلسلة ممتدة إلى المصنفين الأوائل كمالك وابن جريج والأوزاعى ولكن البخارى أضاف إضافات جديدة فى جامعه منها :

أولا:

جعل كتابه جامعا لأنواع علوم الإسلام وفنونه من عقيدة ،وفقه ، وتفسير ، ومغازى ، وسير ، وزهد ، ورقائق ، وفضائل ، وآداب . بينما كان من سبقه يركز على علم من العلوم ، فالسنن ، والجوامع ، والموطأت كانت تهتم بما يتعلق بالأحكام الفقهية دون غيرها من العلوم وكذلك كتب السير والمغازى . بينما نجد الجامع الصحيح قد اشتمل على كل تلك العلوم ، وهذا السبب فى تسميته **بالجامع** .

ثانيا:

كان من سبق من العلماء يجمع فى كتابه الأخبار ، ولا يلتزم الصحة ، فيذكر الصحيح والحسن والضعيف ، وقد يكون فيها الموضوع أحيانا ولكن الإمام البخارى اقتصر فى جامعه على الصحيح فقط لذه أسماه **الجامع الصحيح** .

ثالثا : كان من سبق من العلماء يجمع فى كتابه الأحاديث المرفوعة والأثار الموقوفة ، والمتصل والمنقطع على حد سواء ، لكن البخارى خصص كتابه لما ورد عن رسول الله بأسانيد متصله ، وإن كان يذكر فيه الأثار والموقوفات على سبيل التبع للإستشهاد، وعادة ما يوردها معلقة ، فهى ليست مقصود _أصالة_ وإنما بالتبع والاستطراد ،ولذا سمى البخاري كتابه **(الجامع الصحيح المسند)** .

رابعا :

كان المصنفون يهتمون بمزج الحديث بالفقه كما فعل الإمام مالك في موطأه ، ويذكرون أراء العلماء ، وفقهاء التابعين والأمصار ، والإمام البخاري ، وإن كان لم يُهمل هذا الجانب الفقهي ، بيْد إنه لم يتوسع في ذِكر فقه الحديث ، وإنما سلك طريقة مختصرة ، وهي أنه يُضمّن فقه الحديث في الترجمة ، حتى شاع على ألسنة العلماء أن فقه الإمام البخاري في تراجمه على الأبواب ، ويعضد ما ذهب إليه ويرجحه بالآيات والآثار على وجه الاختصار ، ولذا سمى كتابه (الجامع الصحيح المسند المختصر) .

دوافع تصنيفه الجامع الصحيح :

الدافع الأول / أن تلك المؤلفات والمصنفات التي كانت قبل ومن البخاري ، وقبل تصنيف جامعه لم تكن تُفرد الحديث الصحيح بالتأليف ، وإنما كانت تضم الصحيح والضعيف والمعلول ، والتفصيل في الجرح والتعديل ، والاستطراد في المسائل الفقهية ، وغيرها من علوم الحديث ..... وظل الحال كذلك حتى نصف القرن الثالث الهجري الأول ، واستطال السند ، وكثر ت الطرق ، وظهر الكذب فأصبع من العسير على غير الأئمة والنقَّاد والحفَّاظ التمييز بين الصحيح وغيره ، فأصبحت الحاجة مسيسة _ جدا _ إلى وضع كتاب يضم الصحيح فقط ، ويتحاشى الضعيف ولامعلول ، وليس هذا فحسب بل وعلى وجه الاختصار يكون .

لذلك قال ابن راهويه يوما لتلاميذه كما يقول البخاري – رحمه الله - : "كنت عند ابن إسحاق يوما فقال لنا وبعض أصحابنا : لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي – صلى الله عليه وسلم – فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع هذا الكتاب .

الدافع الثاني / أن اقتراح ابن راهويه ، وكذا الحالة التي أسلفنا مما كانت عليه كتب وتصانيف السُّنة آنذاك ، قد وافقت ، وصادفت كلاهما رغبة حثيثة عند البخاري – رحمه الله – في ذلك فقد قال : " رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – وكأني واقف بين يديه ، وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه ، فسألت بعض المعبرين ، فقال : أنت تذبُّ عنه الكذب ، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح .

الدافع الثالث / وهو تلك الموجة البدعية التي ظهرت في القرنين أواخر الثاني ، وأوائل الثالث ، كالإرجاء ، والاعتزال ، والخروج ، والتجهم ، والتشيع ، والتصوف المغالي ، والبدع المذهبية المعروفة كالتعصب لإمام أو لمذهب ، والتكلف في القياس ؛ ولذا جرد الإمام نفسه من خلال جامعه للرد على كل هذه البدع بالسنن الثابتات عن النبي – صلى الله عليه وسلم –

أمثلة على ذلك

....

....

....

....

أمكنة التصنيف وزمنه :

اختلفت الروايات في المكان الذي صنَّف فيه البخاري – رحمه الله – جامعه الصحيح ، وإن سهُل الجمع بينها .... فعن عمر بن محمد قال : " سمعت محمد بن إسماعيل يقول : صنفت كتابي الجامع في المسجد لاحرام ، وما أدخلت فيه حديثا حتى استخرت الله – تعالى – وصليت لله ركعتين ، وتيقنت من صحته " .

وقال النووي : " وقال آخرون – منهم الإمام المقدسي – صنفَّه ببخارى ، وقيل بمكة ، وقيل بالبصرة ، وكل هذا صحيح ".

قال النووي : " ومعناه : أنه كان يصنف في كل بلدة من هذه البلدان ، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة ، وذكر رواية أبي عبد الله محمد بن علي قال : سمعت البخاري يقول : أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي ، أُصنِّف وأحج في كل سنة ، وأرجع من مكة إلى البصرة " .

وقال ابن حجر : " إنه ابتدأ تصنيفه وتأليفه وترتيبه ، وأبوابه في المسجد الحرام ، ثم كان يُخرِّج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها ، وقذ روى ابنُ عدي عن جماعة من الثقات أنّ البخاري ترجم لأبواب جـامعه بين قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – ومنبره ، وكان يُصلي لكل ترجمة ركعتين ...... قلت - أي الحافظ - : ولا يُنافي هذا ما تقدَّم لأنه يُحمل على أنه في الأول كتب المسوَّدة ، وهنا حوَّله إلى المبيضة " .

والدليل على أنه لم يصنفه في بلد واحد هو

:...

....

عدد أحاديث الجامع الصحيح :

قال ابن الصلاح – رحمه الله –في مقدمته : " وعدته سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة (٧٢٧٥) " . وتابعه النووي على ذلك ، غير أن ابن حجر تعقبهما محررا في ذلك بابا كاملا ، وحاصله أنه قال : " جميع أحاديث بالمكرر سوى المعلقات ، والمتابعات على ماحررته وما أتقنته : سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون ٧٣٩٧ حديثا .... " فزاد – رحمه الله – عليهما (١٢٢حديثا) ، والخالص من ذلك بلا تكرير : ألفان وست مئة واثنين ٢٦٠٢

فإذا انضم إليه المتون المعلقة المرفوعة التي لم يصلها في موضع آخر منه وهي : ١٥٩ ، صار مجموع الخالص دون المكرر ٢٧٦١ ، فجملة ما فيه من المعلق ١٣٤١ حديث ، وأكثرها مكرر ، وجملة ما فيه من المكرر ٩٠٨٢ خارجا عن الموقوفات على لاصحابة ، والمقطوعات على التابعين .

ثناءات العلماء على الجامع الصحيح :

يقول الذهبي – رحمه الله - : " وأما جامع البخاري الصحيح فأجلُّ كتب الإسلام ، وأفضلها ، بعد كتاب الله – تعالى - ، وهو أعلى في وقتنا إسنادا للناس ، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه ، فكيف لايوم ؟ ولو أن شخصا رحل لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته " .

ويقول الشيخ العلاَّمة صديق حسن خان : " وأما فضله – يعني الجامع – فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن ، والمتلقى بالقبول من العلماء في كل زمان ومكان " .

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : " وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام " .

الأعمال العلمية على الجامع الصحيح :

أولا / المختصرات على الجامع الصحيح : أشهرها :

مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي (ت٨٩٣) ، واسمه (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح) .

ومختصر الشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ) ،(إرشاد السامع والقاري المُنتقى من صحيح البخاري) .

ثانيا / أعمال حل الإشكالات والمبهات :

- (الإفهام بما وقع في صحيح البخاري من الإبهام) اذلي صنفه : جلال الدين البلقيني (ت٨٢٤هـ) .
- (المتواري على تراجم البخاري) لابن المنيّر (٦٨٣هـ) .
- (ترجمان التراجم) لابن رُشيد الفهري (٧٢١) ولم يكمله .
- (حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة) للسجلماسي .

ثالثا / الأعمال على رجال الصحيح أنفسهم :

- (أسماء رجال الجامع الصحيح) للإمام أبي نصر أحمد بن محمد الكَلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) .
- (التعديل والتجريح لرجال البخاري) لأبي الوليد الباجي (ت٤٩٤هـ)

رابعا / الشروح :

وقد بلغت الشروح ومختصراتها التي صُنِّفت على الجامع الصحيح ما يزيد على الثمانمائة شرح نتعرض لشيء منها بإيجاز :

- إعلام السنن ، للإمام أبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)
- شرح الإمام أبي الحسن علي بن خلف – المعروف بابن بطال – (ت٤٤٩هـ)
- وشرح الإمام ناصر الدين بن المنيّر (ت٦٩٥هـ)
- التلويح في شرح الجامع الصحيح للحافظ علاء الدين مغلطاني بن قليج المصري (ت٧٩٢هـ) .

و...

.... أكمل ما تم ذكره من أسماء الشروح في المحاضرة

فالخلاصة أن الأعمال التي عنيت بجانب الشرح للجامع الصحيح تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : شرح غريب ألفاظه ، وضبطها ، وإعرابها .

الثاني : صفة أحاديثه وتراجم أبوابها

الثالث : وصل الأحاديث المرفوعة ، والآثار الموقوفة المعلقة ، وما أشبه ذلك .

والله أعلم .